ثنائية الموقع النحوي بين الخبر والحال

The Duality of the Grammatical Position Between the Predicate and the Adverb

الباحثة: **د.عالية اكرم**

رئيسة كلية اللغة العربية، الجامعة الاسلامية، اسلام آباد

aliya.akram@iiu.edu.pk

Abstract

The Arab Linguists have noted the Dual positioning among the Predicate & Ḥāl, resulting in the variety of meanings of a sentence. Though Ḥāl (الحال) describes the condition at the time of the action of verb and the circumstance of the subject or object or both is in the accusative form, whereas predicate is in the Nominative form, it can be a word, a phrase or a sentence just like the conditions of Ḥāl. The purpose of this paper is to highlight the different angles of Semantic gestures in a text, when it changes its Nominative form to the Accusative form & vice versa, thus grammatically transforming the Predicate in to the Ḥāl.

Keywords: Nominativ, Predicate, Genetive, Grammatical Positions, Accusative, Ḥāl.

قام النحاة بتصنيف "المواقع النحوية" في محورين، محور الجملة الاسمية الذي ينتظم مواقع الابتداء والخبرية أصليين ومنسوخين، ومحور الجمل الفعلية الذي ينتظم موقع المسند إلى مرفوع بعده (الفعل)، والفاعل، والمفعول به... الخ، ولم يخالفهم إلا قليل؛ فقد ذهب معظم علماء النحو إلى القول بأن الجملة النحوية قسمان: جملة اسمية، وجملة فعلية[1]. وطالما كانت العلامات أمارات على المواقع النحوية نجد في التراكيب العربية كلمات يمكن تلونها بالعلامات الثلاثة مع اختلاف وظيفتها مع كل علامة ومن هذا قول الشاعر:

ويومـاً تُوافِينا بَوجْـهٍ مُقَسَّـــمٍ كأَنْ ظَبْيَة تَعْطُو إِلى وارِقِ السَّلَمْ

فيروى (ظبية) على ثلاثة أوجه الرفع والنصب والجر[2]، فمن رفع فعلى الخبر واسمها محذوف مقدر، والمعنى كأنها ظبية هذه المرأة، فهذه المرأة الخبر، وأما الجر فعلى إضمار حرف الجر وهو الكاف وأن مزيدة والمعنى كظبية.

وأحيانا لا يختلف المعنى بين ضبط وآخر كما في قوله تعالى: (لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)[3] فقد قرئ[4] (غير) بالرفع والجر والنصب[5]، فالرفع على النعت لـ(القاعدون) ولا يكون ارتفاعه على البدل، لأنه يصير التقدير فيه لا يستوي إلا أولو الضرر، وليس المعنى على ذلك، إنما المعنى لا يستوي القاعدون الأصحاء والمجاهدون، والجر على النعت للمؤمنين والمعنى لايستوي القاعدون من المؤمنين الأصحاء والمجاهدون والمعنى فيهما واحد، والنصب على الاستثناء وعلى هذا فالمعنى قد يكون مبررا لجواز وقوع

الضبط الثلاثي في كلمة من الكلمات[6].

ويمكن القول بأن الحالات الإعرابية، ترجمة للنسبة بين الكلمات، وقد وزعها العرب على الكلمات في مواقعها، دفعا للبس، فارتضت (الرفع) ليكون علما لكون الاسم (عمدة) فاعلا، مبتدأ، خبر، كما ارتضت (النصب) ليكون علما لكون الاسم فضلة، أي: شاغلاً لموقع نحوي غير مواقع العمدة[7].

كما قال الرضي: إن الرفع علم كون الاسم عمدة في الكلام وذلك في الفاعل والمبتدأ أو الخبر، وإن النصب علم للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز، أو اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والأسماء التي تلي حروف الجر، ثم يريد أن يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف، ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فميز به مع كونه منصوب المحل لأنه فضلة[8].

فالعمدة في الكلام كما يسميه النحاة ـ هو ما لا يكون إسنادٌ إلا به، ولا يتم تركيب الكلام إلا بوجوده[9]. ويقصد النحويون عادة بمعنى (العمدة) مواقع المرفوعات، وبمعنى (الفضلة) مواقع غير المرفوعات من منصوبات ومجرورات.

كما ذكر ابن يعيش في شرح المفصل:

الرفع علم الفاعلية، والفاعل واحد ليس إلا. وأمّا المبتدأ وخبره وخبر (إن) وأخواتها و(لا) التي لنفي الجنس واسم (ما ولا) المشبهتين (بليس) فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب. وكذلك النصب علم المفعولية. والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له، والحال والتمييز، والمستثنى المنصوب، والخبر في باب (كان)، والاسم في باب (إن). والمنصوب بلا التي لنفي الجنس، وخبر (ما ولا) المشبهتين بليس، ملحقات بالمفعول[10].

ثم هناك التبادل في الحالات الإعرابية فالرفع في خبر المبتدأ يقابله النصب في خبر (كان) و(كاد) وأخواتهما، والمفعول الثاني لأفعال القلوب، ورفع المبتدأ يقابله النصب في اسم (إن) وأخواتها، و(لا) النافية للجنس والمفعول الأول لأفعال القلوب. والمواقع الوصفية قد تتقابل كذلك؛ فموقع الحال شبيه بموقع الخبر؛ بدليل أن بعض ما ينصب على الحال يجوز رفعه على الخبر[11].

أما المشابهة بين المنصوب بعد كان، والمفعول بعد ضرب، فمدارها الشكل فقط؛ لأن منصوب كان ليس فضلة كالمفعول؛ إذ لا يزال وهو منصوب الجزء الأساسي الثاني في الجملة: المسند أو الخبر.

ففي هذا الباب "ثنائية الموقع النحوي" نمط الجملة مع الرفع أو النصب لا يتغيّر ولكن الذي يتغير بين الرفع والنصب هو الموقع النحوي الواحد داخل الجملة النحوية الواحدة.

الفصل الأول يتناول المواقع الاسمية أما الثاني فيتناول المواقع الوصفية، والفصل الثالث يذكر تداخل الاسمية والوصفية في القراءات القرآنية. والمقصود بالمواقع الوصفية الذي يكون الأصل فيها أن يكون الموقع فيها مشغولا بالوصف وهذه المواقع: الخبر والحال والنعت. وبين هذه المواقع ـ كما هو معروف ـ وجوه شبه نحوية كثيرة.

وإذا شُغِل موقع من هذه المواقع باسم فإن هذا الاسم يكون في قوة الوصف لأنه جاء في موقع وصفي.

ففي قوله تعالى: (ما هُنَّ أمَّهاتِهِمْ)[12].

قرأ الجمهور (أمهاتهم) بالنصب على لغة الحجاز؛ والمفضل عن عاصم بالرفع على لغة تميم؛ وابن مسعود (بأمهاتهم) بزيادة الباء[13].

وذكر أبو زرعة وجه الرفع أنه لغة تميم. قال سيبويه: وهو أقيس الوجهين، وذلك أن النفي كالاستفهام، فكما لايغير الاستفهام الكلام عما كان عليه في الواجب... ينبغي ألا يغيره النفي عما كان عليه في الواجب. ووجه النصب أنه لغة أهل الحجاز، والأخذ بلغتهم في القرآن أولى، وعليها جاء (مَا هذَا بَشَرًا)[14] فـ(أمهاتهم) و(بشرا) وردا في موقع الوصف فيعاملان موقع الوصف أي: ما هنَّ مشبهات أمهاتهم... الخ.

أما المواقع الاسمية التي تتراوح فيها الرفع والنصب بين العُمَد ففي الفصل الأول.

قال تعالى: (وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ الْأَنْعَامِ **خَالِصَةٌ** لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا ۖ وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ ۚ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ ۚ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ.)[15]

"وقرأ عبدالله وابن جبير وأبو العالية والضحاك وابن أبي عبلة: (خالص) بالرفع بغير تاء وهو خبر وأبو العالية والضحاك وابن أبي عبلة: (خالص) بالرفع بغير تاء وهو خبر (ما) و(لذكورنا) متعلق به. وقرأ ابن جبير فيما ذكر ابن جني (خالصا) بالنصب بغير تاء، وانتصب على الحال من الضمير الذي تضمنته الصلة أو على الحال من (ما) على مذهب أبي الحسن في إجازته تقديم الحال على العامل فيها؛ انتهى ملخصا. ويعني بقوله: على الحال من (ما) أي من ضمير (ما) الذي تضمنه خبر (ما) وهو (لذكورنا) ويعني بقوله: في إجازته إلى آخره على العامل فيها إذا كان ظرفا أو مجرورا نحو: زيد قائما في الدار، وخبر (ما) على هذه القراءة هو (لذكورنا) وقرأ ابن عباس والأعرج وقتادة وابن جبير أيضا (خالصة) بالنصب وإعرابها كإعراب (خالصا) بالنصب[16].

قال أبو الفتح: أما قراءة العامة: (خالصةٌ) فتقديره: ما في بطون هذه الأنعام خالصة لنا، أي خالصٌ لنا، فأنث للمبالغة في الخلوص، كقولك: زيد خالصتي، كقولك: صَفيّي وثقتي، أي المبالغ في الصفاء والثقة عندي. ومنه قولهم: فلان خاصتي من بين الجماعة، أي خاصي الذي يخصني، والتاء فيه للمبالغة وليكون أيضا بلفظ المصدر، نحو العاقبة والعافية، والمصدر إلى الجنسية، فهي أعم وأوكد.

ويدلك على إرادة اسم الفاعل هنا، أي خالص ـ قراءة سعيد بن جبير ـ (خالصا)، وعليه القراءة الأخرى: (خالص لذكورنا)، والقراءة الأخرى (خالصه لذكورنا). ألا تراه اسم فاعل وإن كان مضافا؟ لكن الكلام في نصب خالصا وخالصة، وفيه جوابان:

أحدهما: أن يكون حالا من الضمير في الظرف الجاري صلة على (ما)، كقولنا: الذي في الدار قائما زيد.

والآخر أن يكون حالا من (ما) على مذهب أبي الحسن في إجازته تقديم الحال على العامل فيها إذا كان معنى بعد أن يتقدم صاحب الحال عليها كقولنا: زيد قائما في الدار.

واحتج في ذلك بقول الله تعالى: (والأرض جميعا قبضته يوم القيامة)[17] فيجوز على هذا في العربية لا في القراءة، لأنها سنة لا تخالف (والسماوات مطويات بيمينه).

فإن قلت: فهل يجوز أن يكون (خالصا) و(خالصة) حالا من الضمير في لنا؟ قيل: هذا غير جائز؟ وذلك أنه تقدم

على العامل فيه وهو معنى وعلى صاحب الحال، وهذا ليس على ما بيّنا. ولا يجوز أن يكون (خالصة) حالا من الأنعام، لأن المعنى ليس عليه، ولعزة الحال من المضاف إليه.

قال تعالى: (ما كانَ لِلْمُشْرِكِينَ أنْ يَعْمُرُوا مَساجِدَ اللَّهِ شاهِدِينَ عَلى أنْفُسِهِمْ بِالكُفْرِ أُولَئِكَ حَبِطَتْ أعْمالُهم وفي النّارِ هم خالِدُونَ)[18]

"ذكر مال المشركين وهو النار خالدين فيها. وقرأ زيد بن علي: بالياء نصبا على الحال، و(في النار) هو الخبر. كما تقول: في الدار زيد قاعدا"[19].

فقد رفع زيد بن علي (شاهدين)، نصب (خالدون) عكس قراءة الجمهور فيهما. وقوله: (وفي النار هم خالدون) هذه جملة مستانفة، و(في النار) متعلق بالخبر، وقُدّم للاهتمام به، ولأجل الفاصلة، وقال أبو البقاء، أي: وهم خالدون في النار، وقد وقع الظرف بين حرف العطف والمعطوف، قلت: فيه نظر من حيث إنه يوهم أن هذه الجملة معطوفةٌ على ما قبلها عَطْف المفرد على مثله تقديرا، وليس كذلك بل هي مستأنفة، وإذا كانت مستأنفة، فلا يقال فيها فصل الظرف بين حرف العطف والمعطوف، وإنما ذلك في المتعاطفين المفردين أو في تأويلهما، وقد تقدم تحقيق هذا في قوله تعالى: (رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ)[20] وفي قوله: (وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ)[21].

قال تعالى: (هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلالٍ عَلَى الأَرَائِكِ مُتَّكِئُونَ)[22]

"ويجوز في (هم) أن يكون مبتدأ، وخبره (في ظلال)، (متكئون) خبر ثان أو خبره (متكئون)، و(في ظلال) متعلق به، أو يكون تأكيدا للضمير المستكن في (فاكهون)، و(في ظلال) حال، (متكئون) خبر ثان لأن، أو يكون تأكيدا للضمير المستكن في شغل، المنتقل إليه من العامل فيه.

"وعلى هذه الوجه والذي قبله يكون الأزواج قد شاركوهم في التفكه والشغل والاتكاء على الأرائك، وذلك من جهة المنطوق. وعلى الأول، شاركوهم في الظلال والاتكاء على الأرائك من حيث المنطوق، وهن قد شاركهم في التفكه والشغل من حيث المعنى.

وقرأ عبدالله: متكئن، نصب على الحال"[23].

والأتكاء: قيل: الاضطجاع، وقيل: التربع في الجلوس، وهو اشبه بالمراد ههنا- ومنه الحديث الصحيح: (أما أنا فلا أكل متكئا)[24][25]. قال تعالى: (وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ)[26]. وقرأ الحسن: (قبضته) بالنصب. قال ابن خالوية: بتقدير في قبضته، هذا قول الكوفيين. وأما أهل البصرة فلا يجيزون ذلك، كما لا يقال: زيد دارا انتهى. وقال الزمخشري: جعلها ظرفا مشبها للوقت بالمبهم. وقرأ عيسى، والحجدري: (مطويات) بالنصب على الحال، وعطف (والسموات) على (الأرض)، فهي داخلة في حيز (والأرض)، فالجميع قبضته. وقد استدل بهذه القراءة الأخفش على جواز: زيد قائما في الدار، إذ أعرب (والسموات) مبتدأ، و(بيمينه) الخبر، وتقدمت الحال والمجرور، ولا حجة فيه، إذ يكون (والسموات) معطوفا على (والارض)، كما قلنا، و(بيمينه) متعلق (بمطويات)"[27].

والطي ضد النشر كما قال تعالى: يوم نطوي كطي السجل للكتب)[28] وإنما يراد بأن الشيء في قبضة فلان، أنه يصرّفه كيف أراد، وأنه مستجيب له فيما شاء، فلما كانت الأرض هذه حالها مع الله تعالى، وكذلك السموات، جاز أن يتمدح بأنها في قبضته، وأن السموات مطويات بيمينه[29].

قال تعالى: (وَقَال قَرِيْنُهُ هَذَا مَا لَدَيّ عبيدٌ)[30].

و(ما) لكرة موصوفة بالظرف وبـ(عتيد) موصولة، والظرف صلتها و(عتيد) قال الزمخشري: خبر بعد خبر، أو خبر مبتدأ محذوف انتهى وقرأ الجمهور: (عتيد) بالرفع؛ وعبدالله: بالنصب على الحال؛ والأولى إذ ذاك أن تكون (ما) موصولة. وقال مكي: (هذا) مبتدأ و(ما) و(عتيد) خبران[31].

قال تعالى: (وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ، قَالَ يَا قَوْمِ هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي، أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ)[32].

عند العكبري في التبيان: "(هؤلاء): مبتدأ و(بناتي): عطف بيان أو بدل و(هنّ): فصل، و(أطهر): الخبر- ويجوز أن يكون (هن) مبتدأ ثانيا، و(أطهر) خبره ويجوز أن يكون (بناتي) خبرا، و(هنّ أطهر) مبتدأ وخبر. وقريء في الشاذ (أطهر) بالنصب؛ وفيه وجهان:

أحدهما: أن يكون (بناتي) خبرا، و(هن): فصلا، و(أطهر): حالا.

الثاني: أن يكون (هنّ) مبتدأ، و(لكم) خبر، و(أطهر) حال، والعامل فيه ما في (هن) من معنى التوكيد بتكرير المعنى. وقيل: العامل (لكم)، لما فيه من معنى الاستقرار".

ويقول مكي في مشكل إعراب القرآن: "(هنّ أطهرُ لكم) مبتدأ وخبر، لا يجوز عند البصريين غيره. وقد روي أن عيسى بن عمر قرأ: (أطهر لكم)، نصب (أطهر) على الحال، وجعل (هن) فاصلة، وهو بعيد ضعيف"[33].

وقال أبو الفتح: ذكر سيبويه هذه القراءة وضعفها، وقال فيها: احتبي ابن مروان في لحنه،[34] وإنما قبح ذلك عنده لأنه ذهب إلى أنه جعل (هنّ) فصلا، وليست بين أحد الجزأين اللذين هما مبتدأ وخبر ونحو ذلك، كقولك: ظننت زيدا هو خيرا منك، وكان زيد هو القائم. وأنا من بعدُ أرى أن لهذه القراءة وجها صحيحا، وهو أن تجعل (هن) أحد جزأى الجملة، وتجعلها خبرا لـ(بناتي)، كقولك: زيد أخوك هو، وتجعل (أطهر) حالا من (هن) أو من (بناتي)، والعامل فيه معنى الإشارة، كقولك: هذا زيد هو قائماً أو جالساً، أو نحو ذلك. فعلى هذا مجازه، فأما على ما ذهب إليه سيبويه ففاسد كما قال" وردّ بأن الفصل لا يقع إلا بين جزءي الجملة، ولا يقع بين الحال وذي الحال. وقد أجاز ذلك بعضهم وادعى السماع فيه عن العرب، لكنه قليل[35].

قال تعالى: (وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ، وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا)[36].

"والجمهور على رفع (شفاء ورحمة) خبرين لـ(هو)، والجملة صلة لـ(ما) وقرأ زيد بن علي: (شفا ورحمة) بنصبهما ويتخرج النصب على الحال وخبر (هو) قوله (للمؤمنين) والعامل فيه ما في الجار والمجرور من الفعل، ونظيره قراءة من قرأ (والسموات مطويات بيمينه)[37] بنصب (مطوياتٍ). وقول الشاعر:

رَهطُ ابنِ كُوز مُحْقِبِي أدراعِهم فيهم ورهطُ ربيعةَ بنِ حُذارِ

وتقديم الحال على العامل فيه من الظرف أو الجار والمجرور لا يجوز إلا عند الأخفش، ومن منع جعله منصوبا على إضمار: أعنى – شفاؤه كونه مزيلا للريب كاشفا عن غطاء القلب بفهم المعجزات والأمور الدالة على الله المقررة لدينه، فصار لعلات القلوب كالشفاء لعلات الأجسام[38].

قال تعالى: (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاءَ اللَّهُ ، ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ)[39]

(قيام) خبر و (ينظرون) إما خبر أو في محل نصب حال من الضمير في (قيام). "وقرأ زيد بن علي: (قياما) بالنصب على الحال، وخبر المبتدأ الظرف الذي هو (إذا) الفجائية، وهي حال لابد منها، إذ هي محط الفائدة، إلا أن يقدر الخبر محذوفا، أي فإذا هم مبعوثون، أي موجودون قياما. وإن نصبت قياما على الحال، فالعامل هو العامل في الطرف، فإن كان (إذا) ظرف مكان على ما يقتضيه كلام سيبويه، فتقديره: فبالحضرة هم قياما، وإن كان ظرف زمان، كما ذهب إليه الرباشي، فتقديره: ففي ذلك الزمان الذي نفخ فيه، (هم) أي وجودهم، واحتيج إلى تقير هذا المضاف لأن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة، وإن كانت إذا حرفا، كما زعم الكوفيون، فلابد من تقدير الخبر، إلا أن اعتقد أن (ينظرون) هو الخبر، ويكون (ينظرون) عاملا في الحال"[40].

أي: أحياء بعدما كانوا عظاما ورفاتا صاروا أحياء ينظرون إلى أهوال يوم القيامة كما قال تعالى: (فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ o فَإِذَا هُم بِالسَّاهِرَةِ)[41].

قال تعالى: (إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)[42].

قال أبو حيان: (نحن عصبة) جملة حالية أي: تفضلهما علينا في المحبة وهما ابنان صغيران لا كفاية فيهما ولا منفعة، ونحن جماعة عشرة رجال كفاة نقوم بمرافقة، فنحن أحق بزيادة المحبة منهما. وروى النزال بن سبرة عن علي بن أبي طالب ﷺ: (ونحن عصبة). وقيل: معناه ونحن نجتمع عصبة، فيكون الخبر (نجتمع) محذوفا وهو عامل في (عصبة) وانتصب (عصبة) على الحال، وهذا كقول العرب، حكمك مسمطا حذف الخبر، قال المبرد: قال الفرزدق:

يا لهْفَ هُكْمُك مُسمّطا

أراد: لك حُكْمك مُسمّطا، واستعمل هذا فكثر حتى حُذِف استخفافا، لعلم السامع ما يريد القائل، كقولك: الهلال والله، أي: هذا الهلال، والمسمّط: المرْسل غير مردود. وقال ابن الأنباري: هذا كما تقول العرب: إنما العامريُّ عِمته، أي: يَتَعمّم عِمّته انتهى. وليس مثله، لأن (عصبة) ليس مصدرا ولا هيئة، فالأجود أن يكون من باب

حُكمُك مسمّطا. وقدّره بعضهم: حُكمُك ثبت مسمّطا". وقال السمين الحلبي في تعليقاته على كلام شيخه (أبي حبان): والواو في (ونحن عصبةٌ) للحال، فالجملة بعدها في محل نصب على الحال. والعامة على رفع (عصبة) خبرا لـ(نحن)

وقرأ أمير المؤمنين بنصبها على أن الخبر محذوف، والتقدير: نحن نرى أو نجتمع فيكون (عصبة) حالا، إلا أنه قليل جدا، وذلك لأن الحال لا تسد مسد الخبر إلا بشروط ذكرها النحاة نحو: (ضربي زيدا قائما)، و(أكثر شربي السّويق ملتوتا). قال ابن الانباري: هذا كما تقول العرب: (إنما العامريّ عِمّتُه) أي: يتعمّم عِمّته. قال الشيخ: وليس مثله لأن (عصبة) ليس بمصدر ولا هيئة، فالأجود أن يكون من باب (حكمك مسمطا) قلت: ليس مراد ابن الانباري إلا التشبيه من حيث إنه حذّف الخبر وسد شيء آخرٌ مسدّه في غير المواضع المنقاس فيها ذلك، ولا نظر لكون المنصوب مصدرا أو غيره، وقال المبرد: هو من باب حكمك مسمطا أي: لك حكمك مسمطا، قال الفرزدق: يا لهْفَ حُكمك مُسمّطا أراد: لك حُكمُك مسمطا، قال: واستعمل هذا فكثرٌ حتى حُذف استخفافا لعلم ما يريد القائل تحولك: الهلال والله أي: هذا الهلال والمسمط: المرسل غير المردود. وقدّره غيرُ المبرد: حكمُك ثَبت مسمّطا وفي هذا المثال نظر؛ لأن النحويين يجعلون من شرط سد الحال مسد الخبر أن لا يصلُح جعلُ الحال خبرا لذلك المبتدأ نحو: ضربي زيدا قائما بخلاف: ضربي زيدا شديد، فإنها ترفع على الخبرية، وتخرج المسألة من ذلك، وهذه الحال أعني مسمّطا يصلُحْ جَعْلُها خبرا للمبتدأ، إذ التقدير: حكمُك مُرْسَلٌ لا مردود، فيكون هذا المثل على ما قررته من كلامهم شاذاً[43] و(عصبة) جماعة رجال ما بين الواحد والعشرة[44].

النصب على قراءة حفص:

قال تعالى: (قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ، قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ)[45].

"وقرأ نافع (خالصة) بالرفع، وقرأ باقي السبعة بالنصب فأما النصب فعلى الحال والتقدير (قل هي) مستفرة (للذين آمنوا) في حال خلوصها لهم يوم القيامة وهي حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبرا لهي و (في الحياة) متعلق بآمنوا ويصير المعنى قل هي خالصة يوم القيامة لمن آمن في الدنيا ولا يعني بيوم القيامة وقت الحساب وخلوصها كونهم لا يعاقبون عليها وعلى هذا المعنى يشير تفسير ابن جبير، وجوزوا فيه أن يكون خبرا بعد خبر والخبر الأول هو (للذين آمنوا) و(في الحياة الدنيا) متعلق بما تعلق به للذين وهو الكون المطلق أي قل هي كائنة في الحياة الدنيا للمؤمنين وإن كان يشركهم فيها في الحياة الدنيا الكفار. و(خالصة لهم يوم القيامة) ويراد بيوم القيامة استمرار الكون في الجنة وهذا المعنى من أنها لهم ولغيرهم في الدنيا خالصة لهم يوم القيامة وهو قول ابن عباس والضحاك وقتادة والحسن وابن جريج وابن زيد وعلى هذا المعنى فسر الزمخشري"[46].

قال الزجاج: قوله (خالصةٌ) خبر بعد خبر كما تقول: (زيد عاقل لبيب) فالمعنى قل: هي ثابتة للذين آمنوا في الحياة الدنيا، خالصةٌ يوم القيامة. و(خالصةٌ) نصبا على الحال كما تقول: المال لزيد خالصاً[47].

وقال المكي في الكشف: وحجة من رفع أنه جعل (خالصة) خبرا لـ(هي) في قوله: (قل هي للذين آمنوا) لأنه خبر (هي)، فالظرف إذا كان خبرا لمبتدأ أو نعتا لنكرة أو حالا من معرفة، ففيه ضمير مرفوع، يعود على المخبر عنه، أو على الموصوف، أو على صاحب الحال، والنصب أحب إلي، لأنه أتم في المعنى، ولأن عليه جماعة القراء"[48].

وقد شرح المكي هذه الآية في "إعراب مشكل القرآن" فيقول:

"من رفع (خالصة) وهي قراءة نافع وحده رفع على خبر الابتداء، أي: هي خالصة ويكون قوله: (للذين آمنوا) تبينا للخلوص. ويجوز أن يكون خبرا ثانيا لـ(هي) والمعنى: هي تخلص للمؤمنين في يوم القيامة ومن نصب (خالصة) نصبها على الحال من المضمر في (للذين)، والعامل في الحال الاستقرار والثبات الذي قام (للذين آمنوا) مقامه، والظروف وحروف الجر تعمل في الأحوال إذا كانت أخباراً عن المتبدأ؛ لأن فيها ضميرا يعود على المبتدأ، ولأنها قامت مقام محذوف جار على الفعل، هو العامل في الحقيقة، وهو الذي فيه الضمير على الحقيقة، ألى ترى أنك إذا قلت: زيد في الدار، وثوب على زيد، فمعناه وتقديره: زيد مستقر في الدار أو ثابت في الدار، وثوب مستقر أو ثابت على زيد، ففي (ثابت) و(مستقر) ضمير مرفوع يعود على المبتدأ، فإذا حذفت ثابتا ومستقرا، وأقمت حروف الجر مقامه، أو الظرف، قامت مقامه في العمل، وانتقل الضمير فصار مقدّرا متوهما في الظرف، وهي حرف الجر، فافهم ذلك. فاللام في قولك: (للذين) وفي قولك: في الدار، وفي قولك: على زيد، ويزيد متعلقات بذلك المحذوف الذي قامت مقامه هذه الحروف والظروف. والحال هي من ذلك الضمير الذي انتقل إلى حرف الجر، والرافع لذلك الضمير هو الناصب للحال والعامل فيها، والتقدير: قل هي ثابتة للذين آمنوا في حال خلو ما لهم يوم القيامة.

وقد قال الأخفش: إن قوله: (في الحياة الدنيا) متعلق بقوله: (أخرج لعباده)، فأخرج هو العامل في الظرف، الذي هو (في حياة الدنيا). وقيل: قوله (في الحياة الدنيا) متعلق بـ(حرّم)، فهو العامل فيه والمعنى على قول الأخفش: قل مَنْ حرّم زينة الله التي أخرج لعباده في الحياة الدنيا، وعلى قول غيره: قل من حرم في الحياة الدنيا زينة الله التي أخرج لعباده.

ولا يحسن أن يتعلق الظرف بـ(زينة) لأنه قد نعت؟ والظروف والمصادر إذا نعتت صارت أسماء وخرجت عن شبه الفعل، وكذلك أسماء الفاعلين المأخوذة من الأفعال إذا نعدّت لم تعمل عمل الفعل، ولأنه يقع في المسألة تفريق بين الصلة والموصول؛ وذلك أن المعمول المصدر في صلته، ونعته ليس في صلته، فإذا قدمت النعت على المعمول قدمت ما ليس في الصلة على ما هو في الصلة، وفي قول الأخفش تفريق بين الصلة والموصول، لأنه إذا علق الظرف بـ(أخرج) صار في صلة (التي)، وقد فرّق بينه وبين (التي) بقوله: (والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا) لأن المعطوف على ما قبل الصلة وعلى الموصول، لا يأتي إلا بعد تمام الموصول، و(في الحياة الدنيا) من تمام الموصول، فقد فرق بين بعض الاسم وبعض بقوله: (والطيبات من الرزق، قل هي للذين آمنوا).

ويجوز أن يكون (في الحياة الدنيا) متعلقا بالطيبات من الرزق، فيكون التقدير: ومن حرم الطيبات من الرزق في الحياة الدنيا؟ ولا يحسن تعلق (في الحياة الدنيا) بـ(الرزق)، لأنك قد فرقت بينهما بقوله: (قل هي للذين آمنوا)، ويجوز أن يتعلق الظرف بـ(آمنوا)"[49].

قال تعالى: (هذَا بَعلِي شَيْخاً)[50].

يقول العكبري في التبيان: "(هذا) مبتدأ و(بعلي) خبره، (وشيخا): حال من (بعلي) مؤكدة؛ إذ ليس الغرض الإعلام بأنه بعلها في حال شيخوخته دون غيرها، والعامل في الحال معنى الإشارة والتنبيه، أو أحدهما". ويقول

مكي في مشكل إعراب القرآن: "ولا تجوز هذه الحال إلا إذا كان المخاطب يعرف صاحب الحال، فتكون فائدة الإخبار في الحال، فإن كان لا يعرف صاحب الحال صارت فائدة الإخبار؛ إنما هي في معرفة صاحب الحال، ولا يجوز أن تقع له الحال لأنه يصير المعنى: إنه فلان في حال دون حال؛ لو قلت: هذا زيد قائماً، لمن لا يعرف زيدا، لم يجز، لأنك تخبره أن المشار إليه هو زيد في حال قيامه، فإن زال عن القيام لم يكن زيدا، وإذا كان المخاطب يعرف زيدا بعينه، فإنما أفدته وقوع الحال منه وإذا لم يعرف عينه، فإنما أفدته معرفة عينه، فلا يقع منه حال لما ذكرنا"[51].

"ويقرأ (شيخ) بالرفع. وفيه عدة أوجه[52]:

أحدها: أن يكون (هذا) مبتدأ و(بعلي) بدلا منه، و(شيخ) الخبر.

والثاني: أن يكون (بعلي) عطف بيان، و(شيخ) الخبر.

والثالث: أن يكون (بعلي) مبتدأ ثانيا، و(شيخ) خبره، والجملة خبر هذا.

والرابع: أن يكون (بعلي) خبرا المبتدأ، و(شيخ) خبر مبتدأ محذوف، أي هو شيخ.

والخامس: أن يكون (شيخ) خبرا ثانيا.

والسادس: أن يكون (بعلي) و(شيخ) جميعا خبرا واحداً، كما نقول: هذا حلو حامض. ولا نريد أن ننقض الحلاوة الحموضة، ولكنها نقصد أنه جمع الطعمين. أي: قد جمع الحلاوة والحموضة، وكذلك هذا: أي: قد جمع البعولة والشيخوخة. [53]

وقد ذكر السمين الحلبي وجه آخر لنصب شيخ وهو: أنه منصوب على خبر التقريب عند الكوفيين، وهذه الحال لازمة عند من لا يجهل الخبر، أما من جهله فهي غير لازمة[54].

قال تعالى: (وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ)[55]. قال ابن الأنباري: (أمة واحدة) يقرأ بالنصب والرفع. فالنصب على الحال، أي: هذه أمتكم مجتمعة. والرفع على أن يكون خبرا بعد خبر. أو يكون خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: هي أمة واحدة[56].

الحواشي

[1] د. مُحَمَّد عبدالعزيز عبدالدايم، أثر أقسام الكلم في الجملة العربية، ص، 296، 297.

Dr. Muhammad Abd ul Aziz Abd ul Dāyim, Athar Aqsam al kalām fil jumlah al Arabia, p. 296, 297.

[2] الكتاب، 134/2 و165/3، ومغنى اللبيب ص51، ود. مُحَمَّد عبد، النحو المصفي، ص296، 297، مكتبة الشباب، القاهرة، مصر 1992م.

Dr Muhammad ʿAbd, al nahw al musfā, p.296, 297, maktaba al shabābi, Cairo, Egypt 1992 A.

[3] النساء، الآية 95.

Al Nisaʾ, 95.

[4] قرأ نافع وابن عامر والكسائي (غير) بنصف قراء وقرأ الباقون بالرفع: أبو زرعة، الحجة، ص210.

Al Ḥajat, p.210.

[5] مغني اللبيب، ص 210، 211.

Mughnī al labīb, p. 210, 211.

[6] د. محمود عبد السلام شرف الدين، التلاليات في النحو العربي، ص75، 78، العدد الخامس، المجلد التاسع عشر، الدراسات الإسلامية، مجمع البحوث الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية، إسلام آباد، باكستان. 1984، محرم . ربيع الأنور 1405هـ.

Dr. Abdul Salam Sharaf Uddīn, al Talāliyāt fi al naḥw al Arabi, p.75, 78, al dirāsāt al Islāmia, mujmaʿ al buhūth al Islāmia, International Islamic Univeristy, Islamabad, 1984A- 1405H.

[7] الإعراب والتركيب، ص119.

Al Iʿrāb wal tarākīb, p. 119.

[8] الكافية في النحو، 100/1، 101، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ – 1985م.

Al Kāfiat fil naḥu, 1/100, 101, Dār al kutub al ʿilmiya, Beirut, 1405H – 1985A.

[9] أحمد عبدالستار الجواري، نحو المعاني، ص37،38، مطبع المجمع العلمي العراقي، 1407هـ – 1987م.

Ahmad Abdul Sattār al jawārī, Naḥu al Maʿānī, p. 37,38, Matbʿa al majmʿa al ʿlmiyah al ʿerāqī, 1407H – 1987A.

[10] ابن يعيش، شرح المفصل، 71/1، 72، انتشارات ناصر خسرو، طهران، إيران.

Ibne Yaʿeish, Sharḥ al Mufasal, 1/71, 72, Intishārāt Nāsir khisru, Tehran, Iran.

[11] الإعراب والتركيب، ص20.

Al Iʿrāb wal tarākīb, p. 20.

[12] المجادلة، 2.

Al Mujādalah, 2.

[13] البحر المحيط، 121/10.

Al Baḥr al Muḥīt, 10/121.

[14] يوسف، 31، وقال الزمخشري: ومن قرأ على سليقته من بني تميم قرأ (بشر) بالرفع وهي قراءة ابن مسعود، البحر المحيط، 270/6.

SurahYūsaf, 31, Al Baḥr al Muḥīt, 6/270.

[15] الأنعام، 139.

Al Anʿām, 139.

[16] البحر المحيط، 660/4.

Al Baḥr al Muḥīt, 4/660.

[17] الزمر، 67.

Al Zumar, 67.

[18] التوبة، 17.

Al Tawbah, 17.

[19] البحر المحيط، 386/5.

Al Baḥr al Muḥīt, 5/386.

[20] البقرة، 201.

Al Baqarah, 201.

[21] النساء، 57.

Al Nisāʾ, 57.

[22] يس، 56.

Surah Yasīn, 56.

[23] البحر المحيط، 75/9، 76.

Al Baḥr al Muḥīt, 9/75, 76.

[24] الطحاوي، أبو جعفر، شرح معاني الآثار، 274/4، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1399هـ؛ والطبراني، أبو القاسم، المعجم الأوسط، 84/7، تحقيق: طارق بن عوض الله، عبدالمحسن بن إبراهيم، دار الحرمين، القاهرة، 1415هـ؛ والحميدي، أبوبكر، مسند الحميدي، 368/2، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.

Al Taḥāwī, abu Jaʿfar, Sharḥ Maʿāni al athār, 4/274, Dār al kutub al Ilmiyah, Beirut, 1399H.

[25] ابن كثير، مختصر تفسير ابن كثير، 418/2، تحقيق: محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت، ط: 7، 1402هـ-1981م.

Ibne Kathīr, Mukhtasar Tafsīr Ibne Kathīr, 2/418, Dār al Qurʾan al karīm, Beirut, 1402H-1981A.

[26] الزمر، 67.

Al Zumar, 67.

[27] البحر المحيط، ج9، ص221.

Al Baḥr al Muḥīt, vol. 9, p. 221.

[28] الأنبياء، 104.

Al Anbiyaʾ, 104.

[29] الهمداني، القاضي عبدالجبار بن أحمد، متشابه القرآن، 598/2، تحقيق: د. عرفان محمد زرزور، دار التراث، القاهرة.

Al Hamdānī, al Qāḍī Abdul Jabbār bin Ahmad, Mutashābih al Qurʾani, 2/598, Dār al Turāth, Cairo.

[30] ق، 23.

Sirah Qāf, 23.

[31] مشكل إعراب القرآن، 320/2.

Mushkil Iʿrāb al Qurʾan, 2/320.

[32] هود، 78.

Surah Hūd, 78.

[33] مشكل إعراب القرآن، 411/1.

Mushkil Iʿrāb al Qurʾan, 1/411.

[34] وعن المحقق: ليس في الكتاب ذكر للأبة ولا للقراءة المعزوة إلى ابن مروان، وعبارته: (وأما أهل المدينة فيزلون (هو) هاهنا (يشير إلى مثاله: ما أظن أحدا هو خير منك) بمنزلته من المعرفتين، ويجعلونها فصلا في هذا الموضع، وزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنا، وقال: احتبى ابن مروان في هذه اللحن، المحتسب، 325/1.

Al Muḥtasib, 1/325.

[35] البحر المحيط، 187/6.

Al Baḥr al Muḥīt, 6/187.

[36] الإسراء، 82.

Al Isrāʾ, 82.

[37] الزمر، 67.

Al Zumar, 67.

[38] البحر المحيط، 104/7.

Al Baḥr al Muḥīt, 7/104.

[39] الزمر، 68.

Al Zumar, 68.

[40] ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل، تفسير القرآن الكريم، 69/4.

Ibne Kathīr, Abu al Fidaʾ Ismail, Tafsīr al Qurʾan al Karīm, 4/69.

[41] النازعات، 13-14.

Al Nāzʿāt, 13-14.

[42] يوسف، 8.

Yūsaf, 8.

[43] الدر المصون، 442/6-443.

Al Dur al Mussawan, 6/442-443.

[44] التفسير المنير، 242/13.

Al Tafsīr al Munīr, 13/242.

[45] الأعراف، 32.

Al Aʿrāf, 32.

[46] البحر المحيط، 42/5.

Al Baḥr al Muḥīt, 5/42.

[47] أبو زرعة، الحجة، ص281.

Abu Zurʿa, al Ḥaja, p. 281.

[48] الكشف، 461/1، 462.

Al Kashf, 1/461, 462.

[49] مشكل إعراب القرآن، 313/1.

Mushkil Iʿrāb al Qurʾan, 1/313.

[50] هود، 72.

Surah Hūd, 72.

[51] مشكل إعراب القرآن، 410/1.

Mushkil Iʿrāb al Qurʾan, 1/410.

[52] التبيان، 37/2.

Al Tibyān, 2/37.

[53] د. جعفر نايف عبابلة، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، ص45، دار الفكر، عمان، ط:1، 1404هـ - 1984م.

Dr. JaʿfarNāyif ʿabābila, Makānat al khalīl bin Ahmad fi al Naḥw al arabi, p. 45, Dār al fikar, Oman, 1404H – 1984A.

[54] الدر المصون، 387/9.

Al Dur al Mussawan, 9/387.

[55] المؤمنون، 52.

Al Muʾminūna, 52.

[56] البيان في غريب إعراب القرآن، 186/2.

Al Bayān fi gharīb Iʿerāb al qurʾan, 2/186